

الجيش الإسرائيلي يخضع للتيار الديني الصهيوني

بات من المؤكد أن المجتمع الإسرائيلي هو الأكثر تأثيراً في الجيش. بدلاً من أن يكون الأخير هو العامل المبلور لهوية الأول. بدلالة نتائج عدة. آخرها خضوع قيادة الأركان لطلبات التيار الديني الصهيوني المتشدد

علي حيدر

خضع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غادي ايزنكوت، للتيار الديني الصهيوني المتشدد، وأصدر أمراً جديداً ينظم «الخدمة المشتركة» للرجال والنساء في الجيش. بموجب هذا الأمر، الذي أتى بعد سنوات من المداولات الداخلية، يُمكن للجنود المتدينين الامتناع عن الحراسة أو السفر في السيارات مع مجندات،



للجنود المتدينين طلب تحريرهم من أداء مهمة مع مجندات



وعلى قادتهم الانصياع لذلك. كذلك يمكنهم الاستعفاء من التدريبات التي تشمل تلقياً تدريب على أيدي نساء.

هذه الخطوة تسلط مرة جديدة الضوء على قضية دور الجيش في المجتمع الإسرائيلي، وتكشف عن حقيقة فشل مشروع «بوتقة الصهر» الذي راهن عليه «الأباء المؤسسون



ما يحدث ينبغي أن الجيش استظام إعادة قبولية المجتمع الإسرائيلي (أي بي ايه)

بدلاً من أن يكون الجيش هو العامل المبلور لهوية المجتمع. بالمقارنة مع ما كانت عليه الأوامر

العلمانية. لكن ما حدث، مع ما سبقه من خطوات وأحداث، يؤكد أن المجتمع هو الأكثر تأثيراً في الجيش

لدولة إسرائيل، بأن يساهم الجيش في إعادة صياغة وقولبة المجتمع الإسرائيلي وفق مبادئ الصهيونية

السابقة، كانت هذه الخصوصية للجنود المتدينين لا تشكل ذريعة للتحرر من أداء أي مهمة. ونقلت صحيفة «هارتس» الإسرائيلية عن قادة خدموا في الجيش سابقاً قولهم إن «الأمر السابق منح كل قائد حرية التفسير، أما وفق الأمر الحالي، فيمكن للجنود المتدينين طلب تحريرهم من أداء مهمة مشتركة مع مجندات، وسيكون على القيادة الانصياع لطلب الجنود».

في هذا الإطار، رأى المعلق العسكري في «هارتس»، عاموس هرنيلين، أن أمر الخدمة المشتركة الذي أصدره ايزنكوت يعكس محاولة منه ومن القيادة العليا للجيش للعثور على نقطة توازن بين توجهين متناقضين ميزا الجيش خلال العقد الأخير؛ فمن جهة هناك تزايد في نسبة الجنود والقادة المتدينين في الوحدات الميدانية، والثاني يتصل بفتح المناصب والوحدات أمام المجندات، وهو ما قد يؤدي إلى احتكاك بينهما. وكما هو معروف، فإن إسرائيل تلزم النساء بالخدمة في الجيش كما حال الرجال، «النساء سنتين، والرجال يخدمون ثلاث سنوات». وخلال العقود التي تلت الدولة، تم الحفاظ على فصل معين بين النساء والرجال، وخلال غالبية المدة السابقة، فضلت قيادة الجيش السير بين النقاط والامتناع عن صياغة وتطبيق شروط ملزمة، وهو ما أدى إلى مواجهة أكثر من «ورطة»، من ضمنها فصل جنود متدينين بسبب مقاطعتهم مراسم غنت فيها نساء، وهو ما يعتبر أمراً محرماً لدى اليهود المتدينين.

وجهة نظر

مقطلة الإعلام في فلسطين حلم التحرير مكبّ بالقمع

عبد الرحمن نصار

من غير المعقول أن شعباً قدم نماذج كإبراهيم طوقان وغانسان كنفاني وناجي العلي، يغص اليوم بنماذج معاكسة في قمع الحريات تصل في بعض الشهور - وفق إحصاءات نقابية شهرية - إلى ما يزيد على قمع الاحتلال الإسرائيلي. في الأوس، كان الإعلامي نزار بنات في الضفة المحتلة «يزور» سجون الأمن الوقائي»، وقبله تعرض الصحافي محمد عثمان في غزة لـ«الشبح» في سجون «الأمن الداخلي». الذي بات مرادفاً لأجهزة السلطة القمعية - فضلاً عن سيل من الدعاوى على زملاء كهاجر حرب وأمجيد ياغي وآخرين. تحت عناوين مختلفة، غالبيتها ترتبط بما يسمى في الصحافة فنّ التحقيقات الاستقصائية. مهما تكن الملاحظات المهنية على فحوى وأسلوب إعداد تلك التحقيقات، فإنه لا توجد جهة تحكيم حقيقية مقتدرة في أصول المهنة يمكن الرجوع إليها للفصل واللبث، ولا حتى المحاكم أو النيابة العامة التي صارت أداة بيد الأجهزة الأمنية، تستطيع أن تحكّم نصوصاً قانونية واضحة في ما تسمى جرائم المطبوعات أو الجرائم الإلكترونية إذا كان قد وقع الجرم، وهذا ما يخفي الساحة لوجهة النظر الأمنية التي يعرف عنها فلسطينياً - كما عربياً - أنها لا تمتلك الحد الأدنى من فهم حقيقة أن رجل الأمن الشريف مهمته الأولى والمقدسة هي حماية المجتمع من الفساد الذي ينخر أعمده، لا حماية ذلك الفساد من حيث يعلم أو لا يعلم.

حماية الفساد في الضفة وغزة، بوابتها الأولى، أن «التحقيقات» الأمنية كانت تتعامل مع الصحافي على أنه صاحب جرم ومشتبه فيه، أو على الأقل «مشاغب» فتح على نفسه بوابة لـ«وجع الراس»، ثم تأتي مرحلة إجباره على الكشف عن مصادر إعداد موضوعه والمتحدثين فيه أو المشار إليهم بالاتهام،

حالات كثيرة من هذا القبيل. لكن كل هذا لا يبرر للطرفين الاعتداء على كرامة وحرية أي فلسطيني «يرابط» داخل حدود بلاده، وجعل الصحافي يعيش هواجس الرعب من أي محاولة لكشف التجاوزات. حتى لو أخطأ أحد الصحافيين، على الأقل، يمكن التعامل معه بالصيغ القانونية التي تركتها بيننا سنوات من الحكم البريطاني والمصري والأردني والإسرائيلي والسلطوي، السيئي الذكر جميعاً، هذا إذا كنا نتحدث عن سلطات حاكمة تحترم قيمة حكمها الأساسية، وهي مستوى مقبول من العدل، أو عن شبه دولة، لشعب نصفه مشرد ونصفه الآخر بين القتل والحصار.

ومن واقع تجارب الزملاء في إجراء عدد من التحقيقات التي حرّكت الرأي العام بشدة، كشفت الأيام عن «كوتات» صحافية فلسطينية متصلة بالعصابات السياسية التي تحكّم بسعادة تحت «بسطار» الإسرائيلي وجبروته، وهّمها جميعاً منع الحقيقة من الوصول إلى الجمهور، وحرّف بوصلة الصراع عبر ربطها بمشكلات الإقليم أولاً وحسابات المصالح الفصائلية ثانياً.

أخيراً، يزيد عتبنا على حال الحريات في غزة أكثر من غيرها، ففيما الجمهور ومعه الأمن يلاحق بغضب أو بسخرية أغاني لشاب «هاو» تتحدث عن «الخبيزة» و«البنطلون»، يضعف الأخير اسمه وهيبته بتكرار الاستدعاءات ليل نهار في كل صغيرة وكبيرة. والمصيبة أنه إذا أقررنا بأن القطع قد حرّته المقاومة من اليد الإسرائيلية، وأن النموذج القائم حالياً هو ما تبشرنا به الأيام إذا انقلبت موازين القوى في المنطقة وباتت فلسطين أقرب إلى التحرير، فإن تحوّل فلسطين إلى قطر عربي قمعي جديد، هو آخر أحلام هذا الشعب المهور، الذي - بلا شك - سيكون أول المهاجرين من بلاده المحررة... إن كتب لنا أن نعيش مع ذلك الجيل.

إن تصديقنا حقيقة أن المشروع الأساسي الذي تحمله الحركتان الكبريان على الساحة: حركة «التحرير الوطني الفلسطيني - فتح»، و«حماس» التي تقدم نفسها على أنها أيضاً مشروع تحرري، بات تصديقاً مرهوناً بالنجاة من مقصلة قمع هذين التنظيمين، اللذين قهرا الناس وأوصلا القضية الفلسطينية إلى نهايات لم يكن شهداؤها وجرحانها وأسرانها يحملون بأن نطامها في أسوأ السيناريوات، وفي أحسن الأحوال بات «الاعتراف بالخطأ» فضيلة كبرى يتكرومون بها علينا كل عقد من الزمن، دون العمل على تصويب ذلك الخطأ.

لأسف، بتنا نخشى سؤال أنفسنا عن حقيقة رغبتنا في تحرير فلسطين ومستقبلها بعد هذا التحرير، بل صرنا نقبل بقاء الحركة الأولى ليس لأنها تسعى فعلاً للوصول بنا إلى دولة، إنما لأن غيابها - على سوتها - سيرمي بالآلاف العائلات إلى خيارات الجهول، الذي أثبتت التجربة أننا نغرق معه في دوامات من الضياع اللامتناهي، فيما تنشبت بالثانية كونها حائط الصدّ الأخير أمام مجازر إسرائيلية حتمية إذا انكسرت قواها وتلاشت.

برغم ذلك، نقرّ بأن لـ«حماس» هامشاً في الحريات أوسع من «فتح»، لكنها لم تتخط بعد ما يسميها أحد الزملاء «عقدة مرسي»، في ظل قناعتهم بأن الإعلام كان له الدور الأكبر في إسقاط محمد مرسي عن الرئاسة قبل خطوة العسكر. لذلك يخافون تكرار هذه التجربة، وياتوا يستشعرون تحوّل النقد في أي قضية مهما كان عنوانها إلى أنه «تحرير»، يجب وضع حدّ له. أما «فتح»، فإنها ترفض أي انتقاد عن حالة الخنوع التي تعيشها أمام العدو، فيما تمثل الأجهزة الأمنية في الضفة والعصابات المحيطة بها، حالة من الصراع تنعكس بدورها على الإعلام، وهو ما صنع صحافيين يعملون كـ«بعبع» لتخويف زملائهم وإرسال التهديدات إليهم بالإيذاء أو بالقتل، وقد وثقت